

النحاة والمفعولات

صلاح الدين الزعبلاني

لا شك أن على الباحثين أن يكشفوا عما يقع من هفوات العلماء ويتفق من ذلاتهم ، وأن يتداركوا ما فاتهم بحثه فأغفلوه ، وهل يعقب السكوت عن الخطأ إلا جهلاً أو تلقح المشايعة فيه إلا شراً • على أن عليهم أن يأخذوا فيما يبحثون بسبب وثيق ، فلا يخطئوا السبيل إلى الحق ولا ينوا عن مزاوله الصبر واستنفاد الوسع في التماسه • وأن يحسنوا التحقيق والتثبت فيما يعيبون فلا يعجلوا بالحكم قبل استيفاء الحجة فيتجه من نقلهم غض أو انتهاك لمن حبسوا أنفسهم على اللغة فصذقت نياتهم في تحري الصواب وابتغاء الحق •

من ذلك ما شُنف به الدكتور مصطفى جواد ، عضو المجمع العلمي العراقي ، رحمه الله ، من تتبع للنحاة ، فيما تناوله من مباحث لغوية بارعة في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف) • وإذا كان له في هذا المضمار طرائف تبعث على النظر وفرائد تُفري بالتأمل والتدبر فإن له منازع تشف عن حيف لفضل هؤلاء وانتقاص لمعظم شأنهم فيما قدموه ، وعلو مرتبتهم فيما أسلفوه •

فكيف يدرك النقد غرضه إذا صار أمره إلى أن تحيِّف على الحق فلم يعلق منه بسبب ، ومال عن القصد فلم يحظَ منه بطائل •

أسماء المفعولات

عقد الدكتور جواد في كتابه الذي أشرنا إليه فصلاً فيما أسماه (أسماء المفعولات) فحاول التفريق بين المفعول المطلق من جهة ، وبين سائر المفعولات كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه ، من جهة أخرى • فالمفعول المطلق هو المفعول الحقيقي،

أما عداؤه فليس مفعولاً حقيقياً في واقع الأمر وجوهره • فالمفعول به هو (المفعول به فعل) أي الذي فُعل به فعل • والمفعول فيه هو (المفعول فيه فعل) • وإذا أثرنا شرح ما عناء والكشف عنه والتمثيل له قلنا : إذا قلت : ضربت ضرباً فقد أحدثت الضرب فعلاً ، ف (ضرباً) مفعول حقيقي • أما إذا قلت : ضربت الباب ، فأنت لم تحدث الباب الذي أسميته مفعولاً ، وإنما أحدثت الضرب بالباب • وكذلك قولك : أكلت في السوق ، فانك لم تحدث السوق في قولك هذا ، والسوق هو المفعول ، وإنما أوقعت الأكل فيه • ونظير هذا قولك : سميت طلباً للرزق ، فانك لم توقع الطلب وقد جعلته مفعولاً ، وإنما أوقعت سميك من أجل الطلب ، وهكذا •

المفعول المطلق عند الدكتور جواد

ذكر الدكتور جواد أن المفعول الحقيقي قد أسمى (مطلقاً) الخلوّه من كل قيد ، على حين قيد كل مفعول سواء بصلة من الصلّات ، ف (به) و (فيه) و (لأجله) و (معه) هي هذه الصلّات • وما أتى به الأستاذ جواد منسّق سديد ، واضح القصد ، بين الدلالة والغرض ، وقد بسط رأيه هذا ، وأردف (وإذا كان تطبيق الرأي على واقع العربية صحيحاً ، لم يجز لمعترض أن يقول لي : هذا لم يقل به العلماء • فالقواعد النحوية لم تنشأ مجموعة ولم يبتدعها الجمهور في زمن واحد ، بل نشأت بالتدريج ، وابتدعها نحويون مختلفون في أزمان مختلفة باستقراء كلام العرب وما جاء على مثال كلامهم •) وتابع حديثه فقال (ومن أثبت من علماء النحو المجتهدين رأيه بالدليل المبين ، فأنه من الخطل والخسد والبلادة أن يقال له : هذا لم يقل به أحد غيرك ، فهو مجتهد ، وبالإجتهاد تمت تلك الجمهرة من القواعد ••• وإنما يجوز للمعترض أن يبطله باستدلال آخر يدعمه بالبراهين النيّرة والشواهد الكافية) • وأقوال الأستاذ هذه ، محكمة أيضاً ، ماثلة الأغراض ، لا قلق فيها ولا اضطراب ، وهو في ذلك دقيق البحث ، بعيد الغور ، سليم الحجّة •

ولكن ما الذي يعنيه ظاهر رأيه هذا وواضح قوله في الكشف عنه ؟ ألا يعنيان أن النحاة قد أغفلوا ذلك وتجاوزوه • فلم يفتنوا له أو يلتفتوا إليه ، وأنه قد استدرك عليهم ما فاتهم وغاب عنهم فلم يحفلوا به أو يابهوا له ؟ ومؤدى ذلك أنه تفرد بما ساقه من الآراء والأدلة فأتى بما لم تفتح العين على مثله ، ونزع إلى ما لم يسبق إلى شيء منه •

فهل خفي على النحاة حقاً أن يميزوا (المفعول المطلق) من سائر المفعولات ، وأن يخصّوه بحكم ، أو يفردوه بوصف وحال ؟

المفعول المطلق عند النحاة

ان ما قاله الأستاذ جواد في التفريق بين (المفعول المطلق) وسائر المفعولات ، قد قاله النحاة جملة وتفصيلاً ، بل مضوا في شرحه وتبيينه وأفاضوا في الحديث عنه وأسهبوا ، وبسطوا القول فيه بسطاً •

ما ذهب اليه ابن هشام في هذه المسألة :

قال ابن هشام في اعراب قوله تعالى (واعملوا صالحاً - المؤمنون/ ٢٣) على ما حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر (٤١/٤) : (ان صالحاً ليس مفعولاً به ، بل هو اما نعت لمصدر محذوف ، كما يقول أكثر المعربين في أمثاله ، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه ، ويكون التقدير واعملوه صالحاً ، والضمير للمصدر ٠٠) وتابع قوله : (وبيان ذلك أمور أحدها أن الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به ٠ والمفعول به هو محل فعل الفاعل ، وإن شئت قلت : الذي يقع عليه فعل الفاعل ٠ وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب ٠ فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب ، هي محل تلك الأفعال ، وليست مفعولة ، وإنما هي مفعول بها ، ومن ضرورة قولنا مفعول به أن يكون المفعول غيره ٠ ومعنى قول النحاة مفعول به : أنه مفعول به شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به ، وهو المصدر ، وسماه النحاة مفعولاً مطلقاً ، بمعنى أن سواه من المفاعيل مفعول مقيد ٠ فانك تقول : مفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر فهو المفعول المطلق ، أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل نفس فعله ٠٠٠) .

ثم قال : (وكل فعل لم يَبْنِ منه اسم مفعول لم يُقَلَّ عنه انه متعد ، بل هو لازم ، وإن كان له مفعول حقيقي وهو ٠٠٠ المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولاً به ٠٠) .

واستطرد ابن هشام في ايضاحه فقال : (وأما سيبويه ، رحمه الله ، وهو إمام الصنعة ، فأطلق على المفعول به أنه مفعول ، ولم أرَ في كلامه (مفعول به) لأنه قال : باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول ، وباب الفاعل الذي تعداه فعله الى مفعول ٠ وذكر في الأول : ذهب وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبدالله زيداً) ٠ أقول : ان إمام الصنعة لم يَفْقَهْ أن يقول للمفعول به (مفعول به) ، وإذا كان قد أطلق (المفعول) على (المفعول به) في تسمية الباب اختصاراً ، فيما ذكره ابن هشام ، فقد صرح به في الشرح ، اذ قال (١٤/١) : (وذلك قولك ضَرَبَ عبدالله زيداً ، فعبدالله ارتفعها هنا ٠٠٠ وانتصب زيداً لأنه مفعول به تعدى اليه فعل الفاعل ٠٠) وإطلاق (المفعول) على (المفعول به) اختصاراً وتخفيفاً ، على جهة الاصطلاح ، مستفيض في كلام النحاة عامة ٠ وقد أشار الى ذلك ابن هشام نفسه ، في مغني اللبيب ، اذ قال (١٧٧/٢) : (وجرى اصطلاحهم على أنه اذا قيل مفعول وأطلق ، لم يرد الا المفعول به ، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام ، خففوا اسمه) وأردف (وانما كان حق ذلك ألا يصدق ، الا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك المفعول الا مقيداً بقيد الاطلاق) ٠

تسمية المفعول المطلق بالحقيقي عند ابن هشام :

وختم ابن هشام كلامه فقال : (وتسمية الأول ، أي المفعول المطلق ، مفعولاً حقيقة ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاحاً ، أو على حذف الجار والمجرور ، وإرادة أنه مفعول به) وأردف (ولا يرد على عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً ، ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً ٠٠) .

معارضة ما جاء به الدكتور جواد بما تقدم من كلام ابن هشام :

أقول يتبين بما قدمنا من كلام ابن هشام أن الأستاذ جواد لم يصب فيما جاء به طريفاً، أو يُضف فيما تناوله جديداً ، وإن طلبت كلامه والتمسته فيما بسطه ابن هشام ذلك على نفسه وهذا إلى موضعه . فهو لم يزد على أن أورد صندراً مما أسهب ابن هشام بل النحاة في تفصيله وبسط أطرافه . ومن العجب العاجب أن الأستاذ قد عدد مراجعته التي استقى منها فصول كتابه أو عوّل عليها فيما عرض له من مباحث فجعل (الأشباه والنظائر) في عدادها . فكيف يصرح بجدة بحثه وسبقه إليه وتفرد به ، وقد حكينا ما حكيناه من تفصيل المسألة فيما جاء به هذا الكتاب من كلام ابن هشام ؟ وما الذي قدمه الأستاذ هنا في توفير حق النحاة فيما بسطوه من أصول هذا العلم ومسائله، وتقرير فضلهم فيما اهتموا إليه من دقائقه وفرائده بالتلطف والتدبير ، يقلبون وجوه الرأي ويصرفون الفكر ويوالون البحث ويستفرغون الوسع ، في كل ما عرض لهم من أحكام اللغة ، وهو أمر أظهر وأيسر وأعرف من أن يؤتى بمثال له ، وشاهد عليه .

كلام ابن هشام في شذور الذهب :

قد أوضح ابن هشام رأيه في (التفريق بين المفعول المطلق وسائر المفاعيل) في كتابه (شذور الذهب) ، فقال : وسمي مطلقاً لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد : تقول ضربت ضرباً فالضرب مفعول لأنه نفس الشيء الذي فعلته ، بخلاف قولك : ضربت زيداً ، فإن زيداً ليس الشيء الذي فعلته ، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب، فلذلك سمي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل (٠٠) .

كلام ابن يعيش في شرح المفصل :

ليس ابن هشام فريداً فيما ذهب إليه من تمييز المفعول المطلق بحد ، أو تخصيصه بتعريف ووصفه بالحقيقي . فقد قال ابن يعيش في شرح المفصل : (اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه . وليس كذلك غيره من المفعولين (٠٠) . وقال أيضاً : (فاذا قلت قام زيد وفعل زيد قياماً ، كانا في المعنى سواء ، ألا ترى أن القائل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله ، والمفعول به ليس كذلك . ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول : فعلت زيداً ، لأن زيداً ليس مما تفعله أنت ، وإنما أحللت الضرب به) .

كلام الرضي في شرح الكافية لابن الحاجب :

قال الرضي في شرح الكافية : (٠٠) قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله . أما المفعول به نحو ضربت زيداً ، والمفعول فيه نحو ضربت يوم الجمعة ، فليس مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده ، وكذا المفعول معه (٠٠) .

وكذلك فعَل النجاشي في شرح الكافية أيضاً ، اذ قال : (المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام ، بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية ، فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال : المفعول به أو فيه أو معه أو له ، وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل ٠٠) .

ما جاء في بعض المظان الأخرى :

وقد جاء في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك : (وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق - المفعول - عليه ، غير مقيد بحرف جرو ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات فانه لا يقع على اسم المفعول الا مقيداً كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له) .

وقال الشيخ خالد الأزهرى في شرح الأزهري : (المفعول المطلق ، أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقاً ، غير مقيد بجار حرف أو ظرف) .

وقال الشيخ حسن العطار في تعليقه عليه : (وانما سمي المصدر مفعولاً مطلقاً لانه المفعول حقيقة ، واطلاقهم على المفعول به انه مفعول بغير تقييد ، عرف اصطلاحاً . والا فزيداً من ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة ، بل المفعول لك : الضرب ، اما زيد فمفعول به الضرب ٠٠) ونظائر هذا وذاك في معظم الأمهات اللغوية .

عودة الى كلام الدكتور جواد ، وانتعليق عليه :

وقال الأستاذ جواد في فصل آخر : (ولم يبق من المفاعيل ما نسميه مفعولاً حقيقياً أصلياً الا المفعول المطلق ، لأن قولك فتحت الباب فتحاً يدل على أنك أحدثت الفتح وفعلته وأتيت به ، فهو مفعول حقيقي أصلي ، لا حاجة به الى القيد اللفظي من قيود المفاعيل الأخرى : به ومعه ولأجله وفيه ، وقد وصفه النحاة بذلك) .

أقول ما دام النحاة قد وصفوا المصدر بأنه المفعول المطلق ، وأضافوا أنه الحقيقي ، وقد رأيت كيف فصلوا القول في الداعي لهذا الوصف ، والعلة لهذه التسمية ، والموجب للفصل بينه وبين سائر المفعولات من هذه الجهة ، فأين موضع السبق والتفرد ، ومحل الطرافة والطراءة والبداهة فيما استرسل فيه الأستاذ وأسهب ؟

التعديدية الحقيقية والتعديدية اللفظية عند الدكتور جواد

ومما نحن بسبيله كلام الدكتور جواد على التعديدية الحقيقية واللفظية ، فقد ذهب الى أن من الأفعال المتعددية ما يتعدى حقيقة ، ومنها ما يتعدى لفظاً ، اذ قال : (فالتعدي الحقيقي هو صدور الفعل من الفاعل ووقوعه على غيره . أعني الفاعل يصدر فعله من نفسه على غيره الذي هو المفعول به . فاذا قلت أكلت الطعام ٠٠ فالطعام مفعول به

بتعدد حقيقي ، وقولهم سَفِهَ نفسه وَغَيَّبَ رأيه ورشده أمره ، انما هي متعدية تعدياً لفظياً ، وذلك بدلالة جَوَاز قولك سَفِهْتَ نفسه وَغَيَّبَ رأيه ورشده أمره . . . برفع هذه الأسماء على الفاعلية ، فمن المحال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلاً ومفعولاً في جملة واحدة) . قال هذا ولم يحاول تعريف ما أسماء بالمفعول اللفظي .

ولنستوف ما ذكره الأستاذ في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف) حول هذه التعدية، لننتهي من ذلك الى الكشف والتحقيق . قال الأستاذ في موضع آخر : (تكلّمنا سابقاً على التعدية اللفظية والتعدية الحقيقية ، والمفعول به اللفظي والمفعول به الحقيقي . وذكرنا من الأدلة ما هو واضح لكل ذي عقل سليم ، عالم بهذا العلم . وذكرنا أن ذلك مما لم يعرفه علماء النحو لأنهم لم يفكروا فيه ، وانما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه من غيره ، لأن المهم عندهم الاعراب الذي به تضبط صحة الكلام ، وبه يعرف اللحن والخطأ فيه) . وقال: (وقد أضفنا صفة الأصلي الى المفعول المطلق لئلا يلتبس بالمفعول به الحقيقي، وان كان مقيداً بالجار والمجرور . فالمفعول به الحقيقي هو مفعول لفظي كائن ما كان بالنسبة الى المفعول المطلق) .

ثم تطرق الأستاذ من هذا الى الخلاف بينه وبين الشيخ رؤوف جمال الدين ، فقال : (وقد ادعى الشيخ رؤوف في مناقشاته أن النحوي المشهور بأبي الفتح عثمان بن جني تكلم على المفعول الحقيقي الأصلي والمفعول اللفظي وهجم بعد ذلك على كلام ابن جني على العامل المعنوي والعامل اللفظي وأين الكلام على العامل اللفظي والعامل المعنوي من الكلام على المفعول به والمفعول المطلق . . .)

ما حد المفعول الحقيقي والمفعول اللفظي

المفعول به عند النحاة هو ما يقع عليه فعل الفاعل، كما ذكر ابن الحاجب في كافيته، والأقرب في حده ، كما ذكر الإمام الرضي في شرحه ، أن يقال هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد ، مصوغ من فعله . فاذا قلت (أكلت الطعام) كما مثل الأستاذ جواد، فالطعام مفعول به لأن فعل الأكل قد وقع عليه فعلاً ، وحده أنك تصوغ من (أكل) اسم مفعول غير مقيد تعبر به عن (الطعام) فتقول (الطعام مأكول) ، فمأكول اسم مفعول غير مقيد بجار . ف (أكل) فعل متعد لأنه يباشر مفعوله ، وقد وقع حدثه عليه .

فاذا قلت (مررت بخالد) فخالد ليس مفعولاً به ، لأنه ليس محلاً للحدث اذ لم يتجاوز فيه الفعل فاعله الى غيره ، فلا مساعٍ للتعبير عنه باسم مفعول غير مقيد . فانت لا تقول في وصفه (خالد مرور) وانما تقول (خالد مرور به) فتصفه باسم مفعول مقيد بجار . ف (مر) فعل لازم لأن الحدث فيه لم يتجاوز فاعله ، وانما يتوصل الى صلته بحرف الجر .

واذا كنت قد استدلت بقولك (الطعام مأكول) بأن (أكل) فعل متعد ، فقد استدلت بامتناع قولك (خالد مرور) بأن (مر) فعل غير متعد . على أن هناك أفعالا لازمة غير

متعدية قد حذف الجار من صلتها فباشرت ما حقه أن يكون مجروراً ونصبته على الاتساع، فيما أسموه (الحذف والايصال) فما القول في منصوبها هذا ؟ انه ليس مفعولاً به لأن الفعل لم يتجاوز به فاعله ليقع عليه في الأصل . فإذا حذف فيه الجار اتساعاً فهو على تقدير وجوده ، لأن المعنى عليه ، كما يقول ابن يعيش في شرح المفصل . فهو منصوب ولكنه على نية الجر ، وقد أسماه الأستاذ جواد المفعول به اللفظي . فالمفعول به اللفظي عنده ، هو الاسم الذي يباشره الفعل اللازم دون أن يقع عليه فعل الفاعل ، بحذف الجار منه اتساعاً .

فإذا قلت (جئت فلاناً) ففلان عند الأستاذ ، مفعول به اللفظي لأن الفعل قد باشره دون أن يقع عليه حدثه ، بعد أن حذف الجار منه ، على الاتساع . وقد يكون للفعل مفعول به على الأصل يباشره ويقع عليه فعله ، الى جانب ما أسماه الأستاذ بالمفعول به اللفظي كقولك (كلتك الطعام) فالطعام المكيل مفعول به على الأصل ، فهو المفعول به الحقيقي ، والضمير اسم منصوب على نية الجر ، فهو المفعول به اللفظي ، لأن الكلام على تقدير (كلت لك الطعام) .

وإذا كان العرب قد حذفوا الجار على الاتساع سماعاً ، في الفعل اللازم ، أي الذي يتعدى بالحرف عامة ، فاسمي هذا (الحذف والايصال) كقولك (جئت فلاناً) ، فانهم حذفوا الجار على الاتساع أيضاً قبل الأمكنة المختصة ، خاصة ، وأسمي هذا عند كثرة النحاة (نزع الخافض) كقولك (جئت البيت) فما قول النحاة فيما نصب بعد حذف الجار منه على الاتساع ، هنا وهناك ، والأمريههما سواء ؟

قال الأستاذ جواد : (تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية والتعدية الحقيقية ، والمفعول به اللفظي والمفعول به الحقيقي .. وذكرنا من ذلك ما لم يعرفه علماء النحو لأنهم لم يفكروا فيه ، وانما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه ..) . فهل غفل النحاة حقاً وشغلوا عن فارق ما بين المفعول به الذي يباشره الفعل المتعدي أصلاً لوقوع فعل الفاعل عليه ، والاسم المنصوب الذي لا يباشره الفعل اللازم الا بعد حذف الجار اتساعاً لانتفاء وقوع فعل الفاعل عليه ؟

هل عرف النحاة المفعول الحقيقي والمفعول اللفظي؟

إذا كان الأستاذ جواد قد أتى بالأدلة على سداد التفريق جملة بين المفعولين المذكورين ، فان علينا ، كما يبدو ، أن نستظهر بالحجج على أنه كان فيما شرح وبسط وأفاض ، أدنى الى الاحتذاء منه الى الابتداء ، وأن النحاة قد تطرقوا الى بحث الخلاف بين هذين الموضعين وعرضوا له وأوسعوه بحثاً ودرساً ، وأن في دعوى الأستاذ اجحافاً بحق هؤلاء وانتهاكاً .

سبويه والتعدية اللفظية والمعنوية :

هذا إمام الصناعة سبويه قد عرض في كتابه (١٠٨/١) لما أسماه (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى) فذكر أن العرب تتسع في الكلام فتوجز وتختصر بالحذف فتستعمل الفعل في اللفظ دون المعنى . ومما مثل به لذلك قول عامر بن الطفيل : (ولا بغيئكم قنا وعوارضا) .

فأصل الكلام (ولأبغينكم بقنا ٠٠) . قال سيبويه : (ولكنه حذف وأوصل الفعل) . فالضمير المتصل في (أبغينكم) منصوب على الأصل بوقوع فعل الفاعل عليه فهو مفعول به حقاً .

أما (قنا) فليس منصوباً على الأصل ، إذ ليس الفعل هاهنا مما يتجاوز فاعله إلى سواء بالاضافة إلى (قنا) لينصبه ويوقع حدثه عليه . وهو لم يعمل ، إلى ذلك ، في المعنى ، وإنما عمل في اللفظ ، لأن المعنى على الجرح واللفظ على النصب . قال سيبويه في تعليل استعمال الفعل في اللفظ دون المعنى (٨٢/١) : (لأن قنا وعوارض مكانان ، وإنما يريد بقنا وعوارض ، ولكن الشاعر شبهه بدخلت البيت) . قال الشارح : (الشاهد فيه نصب قنا وعوارض على اسقاط الجرح ضرورة ، لأنهما مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظرف وهما بمنزلة ذهب الشام) . أقول لو عمل الفعل في المعنى لقليل (لأبغينكم بقنا) لكنه عمل في اللفظ فقال (لأبغينكم قنا) . فسيبويه إذا قد جعل عمل الفعل ينصب الاسم بعد حذف الجار اتساعاً ، عملاً في اللفظ لا في المعنى ، من حيث كان على تقدير وجود الجار ، والمعنى على هذا ، كما يقول ابن يعيش .

أما الأستاذ جواد فقد جعل (تعدية) الفعل بعد حذف الجار اتساعاً في مثل قولك (سفيه نفسه) تعدية باللفظ أيضاً ، فهذا كلامه : (وقولهم سفيه نفسه وغبن رايه ورشد امره ٠٠ إنما هي متعدية تعدياً لفظياً) . وإذا كان سيبويه قد رأى أن عمل الفعل فيما أورده عمل في اللفظ لا في المعنى ، فقد يوحى ضرورة هذا بأن أدنى شيء يسمى به ما نصب بعد حذف الجار (المفعول في اللفظ) أو (المفعول اللفظي) ، وليس هذا ما فعله الدكتور جواد ؟

وقد يسأل سائل لماذا ذكر سيبويه أن الفعل ، فيما نحن بسبيله ، قد عمل في اللفظ ولم يقل أن الفعل قد تعدى إلى اللفظ كما فعل جواد ؟

أقول في الجواب عن ذلك أن الأفعال التي مثل بها سيبويه لازمة حيناً متعدية حيناً آخر ، فإذا قيل (تعدى) أوجب في الأصل أن يكون الفعل متعدياً ، وإذا قال (عمل) فإنه قد شمل بقوله اللازم والمتعدي على السواء . وهكذا فإن الفعل فيما حكاه سيبويه هاهنا ، لا يمكن أن يتجاوز فاعله إلى غيره من حيث أوصل ليتعدى ، وإنما يمكن أن يعمل ، وقد عمل في اللفظ بعد حذف الجار ، وقد كان يعمل في المعنى ، لو لم يحذف . فالمنصوب بعد حذف الجار ليس مفعولاً به البته . أما الأستاذ جواد فقد جاء بـ (سفيه) على أنه فعل لا يتعدى ، فكيف يتأتى أن يكون له في الأصل مفعول به لفظياً كان أو حقيقياً ، وإنما يمكن أن يعمل أنه يعمل في اللفظ دون المعنى . فإذا قلت (سفيه نفسه) فقد عمل في اللفظ ، وإذا قلت (سفيه في نفسه) على الأصل ، فقد عمل في المعنى .

ولكن هل في أمثلة سيبويه ما يصح أن يكون مفعولاً به في اللفظ ؟

أقول قد أورد سيبويه قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها يوسف/٨٢) وقال : (انما يريد أهل القرية ، فاختصر وعمل الفعل في القرية ، كما كان

عاملاً في الأهل لو كان هاهنا) ، ف (اسأل) قد عمل في (القرية) وتعدى إليها ، ولكن في اللفظ ، لأن المسؤول هو أهل القرية لا القرية . ولو قيل (واسأل أهل القرية) لكان عمل الفعل في (أهل) وتعدى إليها ، على المعنى والأصل ، ف (القرية) إذا مفعول به للفعل المتعدي ، باللفظ . و (أهل) لو قيلت لكانت مفعولاً به على المعنى والأصل . ومما مثل به سيبويه لاستعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى قول ساعدة (كما عسل الطريق الثعلب) وكثرة النحاة على أن نصب (الطريق) وهومن الظروف المختصة انما كان اتساعاً ، على نزاع الخافض . أما سيبويه فقد رأى أن (عسل) قد عمل في اللفظ ، لا في المعنى ، فمنصوبه وهو الطريق منصوب في اللفظ لا في المعنى أيضاً ، لأنه على نية الجر ، ولو قيل (عسل في الطريق الثعلب) لكان عمل الفعل في المعنى .

الرضي والتمييز بين المفعول به ، والملحق بالمفعول به :

قد ميز الرضي ، في شرح الكافية بين ما ينصب بفعل يباشر المفعول فيقع حدثه عليه ، كما فعل جواد ، وبين ما ينصب بفعل لا يباشر المفعول لقصوره عن تجاوز فاعله الى سواه ، وانما يعمل فيه نصباً بعد حذف الجار ، على الاتساع ، فسمى الاول مفعولاً به وجعل حده ان يوصف باسم مفعول يصنع من فعله ، غير مقيد بجار كما مر ، وسمى الآخر ملحقاً بالمفعول به . فإذا قلت (جنت فلاناً) فلان مجيء اليه ، فهو ملحق بالمفعول به .

ومن امثلة الرضي (بغيت زيدا شراً) ، ف (زيداً) ليس مفعولاً به ، لقولك في الاصل (بغيت لزيد الشر) ، فزيد مبغى له ، فهو ملحق بالمفعول به . اما الشر فمفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه ، لان الشر هو المبغى دون زيد .

وقد ساق الرضي قول القائل (كلت زيدا طعاماً) كما أورده الدكتور جواد . فزيد مكيل له فهو ملحق بالمفعول به عند الرضي ، ومفعول به لفظي عند جواد ، لان الاصل (كلت لزيد طعاماً) . اما المفعول به فهو الصعام بفتح فعل الساعل عليه عند الرضي لانه هو المكيل دون زيد . وقد اسماء جواد المفعول به الحقيقي ، واتى فيه بما يشبه كلام الرضي . وقد تجنب الرضي نفسه ، كما رأينا ، أن يسمي (منصوباً) لم يتعد الى الفعل لقصوره عن تجاوز فاعله (مفعولاً به) خلافاً لجواد ، فقال : انه ملحق بالمفعول به .

كيف ماز النحاة النصب باسقاط الجار من النصب بفعل متعد :

ماز النحاة ما نصب بفعل لازم بحذف الجار فقالوا انه منصوب (بنزع الخافض) أو اسقاطه ، كما مر . وجعل جماعة ما كان من الأفعال على هذا النحو قسماً على حدة . فهناك فعل متعد بنفسه وهو ما أسموه بالمتعدي ، وفعل متعد بالحرف ، وهو مادعوه باللازم أو القاصر ، فاذا حذف الجار من هذا ، على الاتساع ، جاء المجرور منصوباً فاشبه المنصوب بفعل متعد ، وليس هو كذلك ، وهو ما نحن بسبيله . قال ابن يعيش في شرح المفصل حول قول القائل (أمرتك الخير) بنصب الخير ، وهو من الافعال التي تنصب بحذف

الجار وأصله (أمرتك بالخير) قال : (لأن الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر ، فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل ، وإذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به ، لأن المعنى عليه ، واللفظ محوج إليه) .

وقال ابن الأنباري في كتابه (أسرار العربية/ ١٨٠) : (وذهب الأكثر أن - دخلت - فعل لازم . وقد كان الأصل فيه أن يستعمل مع حرف الجر ، إلا أنه حذف حرف الجر اتساعاً على ما بينا ، وهذا هو الصحيح) . ونحن إذا أردنا إيضاح قولهم (منصوب على نزع الخافض) أو (منصوب على الحذف والإيصال) قلنا إن الاسم الذي ينصب باسقاط الجار ليس مفعولاً به ، إذ امتنع أن يقع عليه فعل الفاعل ، على حد ابن الحاجب ، أو يوصف باسم مفعول تام صيغ من فعله ، على حد الرضي . فالأصل فيه هو الجر ، وإذا طرأ عليه ، بالاتساع ، ما أبدل من جره نصباً باللفظ فقد ظل على معنى الجر ، كما أوضح ابن يعيش . ولذا قال سيبويه إن الفعل هاهنا قد عمل في اللفظ لا في المعنى ، فهو منصوب لفظاً ، مجرور معنى .

معارضة ما تقدم من كلام النحاة بما جاء به الدكتور جواد في المسألة :

أقول إذا عارضنا ما بسطناه من أقوال النحاة في التمييز بين المنصوب بمباشرة الفعل إياه ووقوع حدثه عليه ، والمنصوب بحذف الجار ، بما تقدم من كلام جواد ، تبين لنا مبلغ ما أخطأ به صاحبنا بل ما أسرف به على نفسه ، حين أنكر على هؤلاء ما محصوه واستجلوا غوامضه ، وما تقصوه واستقرؤا دافئته في هذا الباب . والا فهل يصح أن يسترسل فيقول في غير تحفظ أو احتياط : (إنك مما لم يعرفه علماء النحو لأنهم لم يفكروا فيه ، وإنما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه من غيره ، لأن المهم عندهم الأعراب ٠٠) ؟

أفليس في قوله هذا انتهاك واجحاف ، بل غرض وتفريط ؟

(سَفِهَ نَفْسَهُ)

ودعوى جواد باغفال النحاة الكشف عن حقيقته

جاء في التنزيل العزيز (٠٠) من سَفِهَ نَفْسَهُ - البقرة/ ١٣٠) فخرجه كثرة النحاة على أن (سَفِهَ) فعل لازم ، و (نَفْسَهُ) منصوب لفظاً ، على معنى الجر . فأخذ هذا الدكتور جواد وقال : (نفسه) : مفعول به لفظي لا حقيقي .

وقد طال كلام الأئمة على (سَفِهَ نَفْسَهُ) لا ليبينوا أن (نفسه) في الآية قد جاء على النصب ، كما ذهب إليه جواد ، فهذا واضح لكل ذي عينين ، ولكن ليدركوا علة هذا النصب والمعنى الذي استوجبه واقتضاه . وقد ساقوا في هذا وجوهاً كثيرة ؛ منها أنه منصوب على حذف الجار ، كما أسلفنا ، أو منصوب لأنه مفعول به حقاً فسَفِهَ فعل متعد كجهل ، ومعنى الآية (الا من جهل نفسه) ومنها أنه منصوب على التفسير أي التمييز ، وأنكره البصريون

لاشتراطهم التنكير فيه ، أو أنه على تضمين (سَفَه) اللازم معنى فعل متعد . وقتئذ جاء كل هذا في التهذيب للأزهري . وأضاف أبوحيان في سفره الضخم البحر المحيط فقال (أو أنه شبيه بالمفعول به) . قال صاحب المصباح : (وسفه يسفه بالضم ، فان ضمن معنى التعدي كسر ، وقيل سَفَه زيد" رأيه بالنصب ، والأصل سَفَه رأي زيد ، لكن لما أسند الفعل الى الشخص نُصِبَ ما كان فاعلا ، ومثله ضقت به ذرعاً ورشدت أمرك ، والأصل ضاق به ذرعهُ ورشد أمرهُ . ونصبه قيل على التمييز ولا معرفة في معنى النكرة ، وقيل على التشبيه بالمفعول ، وقيل على نزع الخافض ، والأصل رشدت في أمرك لأن التمييز عند البصريين لا يكون الا نكرة محضة) .

فما الذي يعنيه كل هذا ويُعرب عنه ؟ أليس يسفر عن أن النحاة قد توفروا على بحث هذه الأفعال ، وعكفوا على تدبرها والتلطف في الكشف عن تصرفها ، وأن آراءهم قد اختلفت اختلاف ماتصوروه من تشعب معانيها ، وأنه عناهم من أمرها فوق ما عني الأستاذ جواداً ، ولو أنهم لم يقصروا اهتمامهم على تحول المعنى ، وانما غادروه الى ما اتخذوه من أساليب الصنعة في تمثيل الكثير من وجوه اعرابها وصور تخريجها ؟

ويقول الأستاذ جواد (وقولهم سَفِهَ نفسه وغِبِنَ رأيه ورشد أمره ، انما هي متعدية تعدياً لفظياً ، وذلك بدلالة جواز قولك : سَفِهَتْ نفسه وغِبِنَ رأيه ورشد أمره ، برفع هذه الاسماء على الفاعلية ، فمن المحال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلاً ومفعولاً في جملة واحدة) .

اقول ليس الاشكال في الأمر أن تقول على اللزوم : (سَفِهَتْ نفسه) أو (سَفِهَ في نفسه) ، ثم تقول على التعدي : (سَفِهَ نفسه) ، ويستقيم الوجهان ، اذ يصح ان يكون الفعل لازماً في لغة ، ومتعدياً في لغة أخرى ، وليس هما في جملة واحدة ، بل كل في جملة على حدة .

وليس الاشكال في الأمر أن تعدل ب (سفهت نفسه) الى (سَفِهَ نفسه) باللفظ والمعنى جميعاً ، لأن عدوك هذا قد آل ب (نفسه) الى ان يكون مفعولاً به على وجه ، او تمييزاً على وجه آخر . قال الجوهري في الصحاح (وقولهم سَفِهَ نفسه وغِبِنَ رأيه . . . كان الاصل سفهت نفس زيد . . فلما حوّل الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه ، لأنه صار في معنى سَفِهَ نفسه بالتشديد ، هذا قول البصريين والكسائي . . وقال القراء ، لما حوّل الفعل من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السَفَهَ فيه ، وكان حكمه أن يكون سَفِهَ زيد نفساً ، لأن المفسر لا يكون الا نكرة ، ولكنه ترك على اضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها . .)

اقول بل الاشكال في الأمر أن تعدل ب (سَفِهَتْ نفسه) أو (سَفِهَ في نفسه) الى (سَفِهَ نفسه) باللفظ دون المعنى ، وهو ما نحن بسبيل بحثه وتحريره ، ف (نفسه) هاهنا اما مفعول باللفظ ، أي منصوب على اسقاط الخافض ، أو ملحق بالمفعول به ، أو شبيه به ، وليس مفعولاً به على كبل حال .

وفيما تقدم من قول الجوهري (لأنه صار في معنى سفّه نفسه بالتشديد ، هذا قول البصريين) نظر ، ذلك أن معنى (سفّه نفسه) عند البصريين : (سفّه نفسه) بالتشديد أو (سفّه في نفسه) بالتخفيف ، على ما جاء في شرح الكافية للرضي .

(ألبس فلاناً جبّة)

وقول جواد فيه

اختتم الدكتور جواد كلامه على المفعول به الحقيقي واللفظي بمثال آخر . على أنه لم يأت هنا بمفعول عُدل به عن الجِر إلى النصب ، وهو على معنى الجِر ، كما فعل أول مرة ، وإنما أتى بمفعول عمل فيه الفعل نصباً لكنه لم يجز على معناه فلم يقع حدثه عليه ، فاسماه (المفعول اللفظي) أيضاً . وقد أشار إلى أنه إذا تعدد المفعول به للفعل الواحد ، فالمفعول به الحقيقي واحد . قال الأستاذ : (لأن فلسفة التعدد لا تجيز وجود مفعولين مختلفين لفعل واحد ، والمفعول الثاني والمفعول الثالث ، هما من المقاعيل اللفظية ، لا الحقيقية ، كما ذكرنا) .

وعاد ، كما هو شأنه ، يؤكد أن ذلك لم يخطر على بال أو يستح في فكر ، إذ أردف : (وهو بحث لم يطرقه علماء النحو من قبل) . وفي الجواب عن هذا أقول إن النحاة لم يذكروا الذي ذكره الأستاذ بأفاظه ، لكنهم عنوه وقصدوه صراحة ، فيما أثر عنهم وخلف في مطولاتهم .

قال الأستاذ جواد (نحو ألبس فلاناً جبّة ، واستدفع الله السوء ، فالمفعول به الحقيقي فيهما هو المفعول به الأول ، أن كان ترتيبهما أصلياً . ففلان ولفظ الجلالة مفعولان حقيقيان لوقوع الالباس ، لا اللبس ، على فلان ، ولوقوع الاستدفاع لا الدفع ، على لفظ الجلالة . ألا ترى أنك تقول : لبس فلان جبّة ، ودفع الله السوء ، فهما فاعلان في الأصل ، ولهما مفعولان حقيقيان . فلما دخل على أفعالهما ما ينسخ عنهما الفاعلية ، بقيت لهما المفعولية ، فهي حقيقية لهما اللفظية لغيرهما) .

ولنأخذ المثال الأول : (ألبس فلاناً جبّة) ففلان هو المفعول به الحقيقي ، وجبة هو اللفظي ، على حد تعبير الأستاذ . وقد أورد الامام الرضي نظيراً لهذا المثال فقال (كسوت زيداً جبّة) (وجعل زيداً) المفعول به الظاهر لفعل (كسا) ، لأن زيداً هو (المكسوت) فهو الذي وقع عليه فعل الفاعل . أما (جبّة) فليس مفعولاً له في المعنى ، إذ ليس هو (المكسوت) ، وإنما هو (المكتسى) ، و (جبّة) على هذا مفعول فعل هو مطاوع لـ (كسا) ، وهو (اكتمى) . وإذا كان (جبّة) ليس مفعولاً لـ (كسا) في المعنى ، لأن فعل الفاعل لم يقع عليه ، فماذا يكون إذا بالاضافة إليه ؟ لم يبق الا أن تقول انه مفعول (كسا) في اللفظ دون المعنى ، لأن المعنى على (اكتمى) ، وهو الفعل المقدر .

ذلك أن الرضي قد جعل ضابط (المفعول به) ، في الأصل ، أن يوصف باسم المفعول المصوغ من فعله دون قيد ، لهذا اعتدّ المفعول في قوالك (قربت زيداً وجئت زيداً وبعث زيداً

٠٠ وأمثالها) ملحقاً بالمفعول به ، لأنه على حذف الجار في الأصل . فإذا أردت وصف (زيد) فيها قلت (مقروب منه ومجيء إليه ومبيع منه) لا (مقروب ومجيء ومبيع) . فإذا عرفت هذا فانظر الى ما قاله الرضي : (باب كسوت وأعطيت متعمداً الى مفعولين حقيقة ، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر ، اذ زيد في قولك : كسوت زيدا جبة ، وأعطيت زيدا جبة ، مكسو ومعطى . وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل ، اذ الجبة مكتساة ومعطوة أي مأخوذة .) . فما الذي يعنيه هذا ؟ ألا يعني أن فعل الفاعل قد وقع على المفعول الأول وهو (زيد) ، وأن الثاني قد وقع عليه حدث الفعل المطاوع في المعنى . وقد اتخذ الرضي ضابطه في تمييز المفعول به فقال : (اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا جبة ، مكسو ومعطى) أي المفعول به لـ (كسا وأعطى) لوقوع فعل الكسوة والا عطاء عليه ، دون الاكتساء والعطاء . أوليس هذا ما أراده الأستاذ جواد حين قال (لوقوع الالباس لا اللبس على فلان)؟ أما (جبة) وهو المفعول الثاني فقد وقع عليه حدث الفعل المطاوع في المعنى دون الفعل الأصلي . قال الرضي : (اذ الجبة مكتساة ومعطوة أي مأخوذة) فهو اذاً في معناه مفعول به (لاكتسى وعطا) دون (كسا وأعطى) لوقوع فعل الاكتساء والعطاء عليه ، دون فعل (الكسوة والعطاء) . واذا كان المفعول الثاني وهو (جبة) مفعولاً به في المعنى للفعل المطاوع فهو ، اذاً مفعول في اللفظ للفعل الظاهر لأنه هو الذي عمل فيه ، لفظاً لا معنى . أفرأيت أن النحاة قد بحثوا ما بحثه جواد ولو لم يوردوا الفاظه ويتخذوا مصطلحاته .

هل ورد اصطلاح (المفعول به لفظاً) صراحة عند النحاة

وما الذي عتوه بهذه التسمية

أقول قد ورد عنهم ذلك ، لكنهم عتوا به شيئاً آخر . انهم أرادوا بهذه التسمية مفعولاً به قد ثبتت له المفعولية معنى بوقوع الفعل عليه ، ولفظاً بنصبه ، خلافاً لما ذهب اليه جواد . فقد جاء في كتاب (شرح البناء) لمحمد الكفوي ، في الكلام على أفعال المشاركة أن قولك (ضارب زيد عمراً) دل (صريحاً) على صدور الضرب من زيد على وجه (الفالبية) ووقوعه على عمرو ، كما دل (ضمنياً) على صدوره من عمرو على وجه (المغلوبية) ووقوعه على زيد . فيكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ، لكن (الفالب) يكون فاعلاً (لفظاً) ، والمفعول به مفعولاً به (لفظاً) ، وبالعكس معنى لا لفظاً (ص/ ١٦) .

وهذا يعني أن جماعة من النحاة ذهبوا في (ضارب زيد عمراً) الى اعتداد (زيد) فاعلاً لفظاً (أي لفظاً ومعنى) ، واعتداد (عمرو) بمفعولاً به (لفظاً) ، أي (لفظاً ومعنى) وجعل (زيد) مفعولاً به معنى أو ضمناً ، و (عمرو) فاعلاً معنى أو ضمناً .

والذي أصرهم الى هذه التسمية أنهم لا يعتدون الفاعل فاعلاً ما لم يكن فاعلاً بمعناه ، والمفعول به مفعولاً به ما لم يكن مفعولاً به بمعناه أيضاً . فاذا قالوا هو فاعل لفظاً فقد قصدوا أنه فاعل معنى ولفظاً ، أو قالوا هو مفعول به لفظاً عتوا أنه مفعول به

معنى ولفظاً . أما اذا كان الاسم فاعلاً معني أو ضمناً ولم يرفع ، أو مفعولاً به معني أو ضمناً ولم ينصب ، فقد وصفوه بالفاعل معني أو ضمناً ، والمفعول به معني أو ضمناً ، ويبدو الاصطلاح معاكساً لما عول عليه جواد .

اجحاف جواد بحق ابن جنى

بقي أن نشير الى أن الأستاذ جواداً لم يجحف بحق النحاة عامة وحسب ، بل ندد بابن جنى خاصة وتنقصه بكلام لم يرزق حفظه من التثبت فلم يخل من استطرالة واجترار . ونحن لا نقول ان اتباع الأيمة في مثل هذا الباب أسوغ وأسلم ، لأنهم (أهل هذا الشأن وأرباب هذه الصناعة) ، ولكننا نرى أن حسن الظن بهؤلاء وبأمثال ابن جنى من أصحاب التحقيق، قبل التصدي لتخطئتهم اليق وأجدي، وأن تبين كلامهم واستشفاف مراميهم ومغازيهم، قبل التسويء عليهم أجدي وأجبي وأعدل . فقد رأيت فيما فصلناه أن النحاة قد أتوا ، فيما عرض له الأستاذ جواد ، بما أتى به وسبقوه اليه بالنص واللفظ بعضاً ، وبالمعنى والقصد ، دون الاصطلاح ، بعضاً آخر .

قال الأستاذ جواد في كلامه على ابن جنى : (قال ابن جنى : ألا تراك اذا قلت ضَرَبَ سعيد جعفرأ ، فان ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل نحصل من قولك ضَرَبَ الا على اللفظ بالضاد والراء والباء ، على صورة فَعَلَ ، فهذا هو الصوت . والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً اليه الفعل) وعلق جواد على كلام ابن جنى هذا بقوله : (وكان ابن جنى واسع الخيال يتلعب بالكلام تلعباً ، فنقول له : اذا كان الفعل ضرب مكتوباً أو ملفوظاً ، وقد نصب جعفرأ ، فهل هو صوت ؟ فلولا وجود ضَرَبَ لم تنصب جعفرأ ، فـضرب اذن هو سبب نصبه . أما أن سعيداً هو الذي ضرب جعفرأ فلا ينكره أحد ، ولكن بيان ذلك احتاج الى ذكر العمل الذي هو ترجمان الحركات . فنسب الضرب الى ضرب ، ونسب ضَرَبَ الى فاعل فَعَلَهُ ، فالفاعل وجد بوجود الفعل ، ووجد الفعل بوجود الفاعل . وانما كانت نسبة الضرب الى الفعل لأنه نتيجة له ومن جنسه ، ولأنه قد يستغنى عن الفاعل فيقال : ضَرَبَ جعفر ، ولا يستغنى عن الفعل البتة) .

تفسير ابن جنى للعامل اللفظي والمعنوي :

أقول قد عقد ابن جنى في كتابه الخصائص (١١٤/١) باباً على ما أسماه (مقاييس العربية) وذكر أنها ضربان لفظي ومعنوي . وقد قصد بهذا ما قاله النحاة في بحث العامل من أنه عامل لفظي وعامل معنوي . فالعامل ، كما في الأمهات ، ما أوجب اعراب الكلمة أي جعل آخرها على وجه مخصوص ، وما يتقوم به المعنى الذي يستوجب هذا الاعراب . فاذا كان العامل يتمثل ب (اللفظ) كالفعل قولك (قام زيد) فقد أسمى لفظياً ، واذا كان لا يتمثل باللفظ كمعنى الابتداء في قولك (زيد كريم) أو وقوع فعل المضارع موقع الاسم في قولك (مررت بامرأة تبكي) أي باكية، فقد أسمى معنوياً . وأكثر البصريين على أن

العامل المعنوي لا يكون في غير هذين الموضعين . وقد أضاف الكوفيون ما أسموه بـ (الخلاف) فاعتدوا عامل النصب في الظرف إذا كان خبراً ، وفي الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية ، عاملاً معنوياً أيضاً .

يعرض ابن جنى لتسمية العامل ويوضح ما عناه النحاة بقولهم (لفظي) فيقول : ليس العامل اللفظي ما عمل بلفظه ، فـ (ضرب) في قولك (ضرب سعيد جعفرأ) عامل لفظي ، لكنه لا يعمل بلفظه ، وإنما يعمل بمعناه ، واللفظ مصاحب لهذا المعنى . فـ (ضَرَبَ) الحاصلة بلفظك (الضادَ والرَاء والباء) على صورة (فَعَلَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً لأنك إذا قصدت بها اللفظ كانت الصوت ، ولا شأن للصوت في العمل . ويتحصل من هذا أن (ضَرَبَ) التي تعمل إنما تعمل ، في واقع الأمر ، بمعناها لا بلفظها ، ولو أسميت عاملاً لفظياً ، لأن مراد النحاة من قولهم (العامل اللفظي) العامل الذي يصحبه اللفظ ، و (العامل المعنوي) العامل الذي لا يصحبه اللفظ ، وكلام ابن جنى هذا واضح ، ظاهر الاستقامة .

وقد أبرز النحاة هذا القصد حين قالوا (العامل ، لفظياً كان أو معنوياً ، مابه يتقوّم ، أي يحصل المعنى المقتضي للاعراب ، ففي (جاءني زيد) جاء عامل ، إذ به حصل معنى الفاعلية في زيد . وفي (رأيت زيدا) رأيت : عامل ، إذ به حصل معنى الفاعلية في زيد . وفي (مررت بزيد) الباء : عامل إذ به حصل معنى الإضافة في زيد ، كما جاء في شرح الكافية للجاسي . وهكذا أسمى العامل في الجمل الثلاث لفظياً لأنه تمثل بالفاظ (جاء ورأى والباء) . لكن هذا العامل لم يعمل بلفظه وإنما عمل بمعناه ، أي بما أحدثه من أثر معناه في المعمول حتى أصبح هذا فاعلاً أو مفعولاً به أو غير ذلك .

نظرية العامل في النحو :

ولسنا هنا بسبيل نقد (نظرية العامل) . فقد جاء في العدد الثالث من مجلة اللسان العربي للعام (١٩٦٥) للميلاد (ص/١٤٣) : (ابن جنى هو أول من أنكر العامل في كتابه الخصائص حيث قال : وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالحركات من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هي للمتكلم نفسه ، لا الشيء غيره . ثم قال : إن ضَرَبَ انتهت بمجرد النطق بها ، فلا يمكن أن تكون عاملاً في زيد أو عمرو وذهب ابن مضاء قاضي قضاة قرطبة في عهد الموحدين على هذا النحو في كتابه الرد على النحاة) . وهو وجيه ، وإنما نحن بصدد بيان ما عناه النحاة بقولهم لفظي ومعنوي ، وما أراد ابن جنى في الكشف عما قصدوا إليه ، أو يجب أن يقصدوا إليه ، في هذه التسمية . فالاعراب أثر يجلبه العامل ، وهو لفظي ومعنوي ، فاللفظي الذي يتمثل باللفظ المذكور أو مقدراً ، والمعنوي الذي لا يتمثله اللفظ .

ونذكر هنا ما قام بين ابن أبي عبد الله الجرمي وأبي زياد الفراء حين سأل هذا عن (زيد منطلق) لِمَ رُفِعَ زيد؟ فقال الجرمي: رُفِعَ بالابتداء، وقال الفراء: فأظهره، قال: هو معنى لا يظهر، قال فمثله، قال: لا يمثل. قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يمثل. وأصحاب الفراء يرفعون المبتدأ بالخبر خلافاً للبصريين الذين يرفعونه بمعنى الابتداء، أي بعامل معنوي لا يظهر ولا يمثل.

قال ابن جني: (وانما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائماً، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل بوقوعه موقع الاسم)، وأكد ذلك بقوله (اعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته، لم تجده عارياً من اشتغال المعنى عليه). ونظير ذلك كلام الشيخ أمين السفرجلاني في القطف الدانية، إذ قال (العامل اللفظي ما يكون للسان فيه حظ. والعامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ). والكلام في كل ذلك واضح مبين. فأين هذا من رد الأستاذ جواد وقوله: (فالعامل وجد بوجود الفعل، ووجد بوجود الفاعل، وانما كانت نسبة الضرب إلى الفعل لأنه نتيجة له، ومن جنسه). بل أين هذا الذي بسطه ابن جني وأوضحناه من قول الأستاذ: (وكان ابن جني واسع الخيال يتلعّب بالكلام تلعباً)؟

